ضرورة رفع حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة

الربوة: «الصناعة» في الكويت «حائرة» رغم رؤية 2035

ارتفاع رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي من 5.2 إلى 11 مليار دينار

زيادة عدد الوظائف المتخصصة للعمالة الوطنية في القطاع الصناعي من 11 ألف إلى 25 ألف وظيفة

كشف التقرير الصناعي الأول في الكويت الصادر عن شركة الربوة المشتركة ان الصناعة في الكويت حائرة إزاء مشاكل واقعها ومستقبلها رغم الرؤية الصناعية للكويت التي تحمل في مضامينها العديد من المحاور والمرتكزات التي تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة ومن أبرزها القطاع الصناعي، ومن أهم مرتكزات هذه الرؤية "تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام"، حيث يهدف هذا المحور إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والإنتاجي الذي يساهم في الحد من اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط كمورد اقتصادي رئيسي، وفي ضوء رؤية الكويت 2035 وأهداف التنمية المستدامة، فإن الرؤية الصناعية للدولة تعد بداية لعهد صناعي جديد يقوم على التطوير والشراكة والنظرة المستقبلية وفق تخطيط جيد لواقع القطاع الصناعي، وستتمحور الإستراتيجية الصناعية الوطنية2035 التي تعكف الدولة في الوقت الحالي على صياغتها في "أن تكون الكويت مركزاً عالمياً للصناعات التنافسية الابتكارية والمستدامة".

تشريعات نيابية

وأشار مشاري الحماد رئيس مجلس إدارة شركة الربوة المشتركة ان الانتقال الى تثبيت التنويع الاقتصادي في الكويت يحتاج الى حوافز وتشريعات تشجع المستثمرين وتعزز النمو في القطاعات.من هنا، جاء إقرار السلطات الكويتية حزمة قوانين اقتصادية تهدف إلى مساعدة أصحاب الأعمال التي تضررت خلال الآونة الماضية.فقد وافق مجلس الأمة على مشروع قانون الإفلاس الذي يهدف إلى حماية المدين من مطالبات الدائنين لتمكينه من تجاوز عثراته وإعادة تسوية أوضاعه، وتمكين الدائن أيضاً من استيفاء حقوقه وديونه من المدين. سيتيح للكويت اللحاق بالكثير من الدول التي سبقتها في هذا القانون من خلال تحسين بيئة الأعمال وتوفير أرضية اقتصادية جاذبة.كما يتضمن القانون حماية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حال تعثرها، وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتحسين بيئة الأعمال. ومن المتوقع ان يساهم القطاع الخاص في تعزيز الاقتصاد عبر الشراكة مع القطاع العام، وتم إنشاء العديد من الجهات والهيئات المختصة والمعنية لهذا الغرض، دون المشاركة في الصناعة او تفعيل القطاع ، ومن هذه الهيئات: هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وهيئة أسواق المال والهيئة العامة للتخصيص والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6 برامج للعمل

وفي هذا الاطار، تم تحديد 6 برامج للعمل ولرفع مساهمة القطاع الخاص لما فيها من مصلحة تثبيت التنويع الاقتصادي، و يضم كل برنامج عدداً من المشاريع، وذلك وفق دراسة حكومية وهي:

–1برنامج تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص، ويهدف الى التغلب على المعوقات التي تواجه القطاع، والعمل على زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

–2برنامج تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات الاستثمار، يهدف الى زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي بغية تنويع مصادر الدخل.

–3برنامج تطوير السياحة الوطنية، نظرًا لأهمية القطاع السياحي كأحد مصادر تنويع الدخل الاقتصادي، يعنى هذا البرنامج بتطوير السياحة الوطنية، وتشجيع الاستثمارات في الانشطة السياحية .

–4برنامج الاقتصاد المعرفي، وهو يهدف الى زيادة الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية لعرضها في الاسواق العالمية وزيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الايرادات العامة غير النفطية.

–5 برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي للدولة، وهو يستهدف زيادة كفاءة وفاعلية القطاع العام عبر ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة فاعلية الإنفاق الاستثماري من خلال اختيار المشروعات ذات الأثر التنموي المرتفع، اضافة الى زيادة الايرادات العامة عبر تطوير النظام الضريبي.

–6 الاعتداد بتجارب الاخرين وتفعيل دور هيئة الصناعة لعمل أدوات صناعية عالية المستوى

وأفاد التقرير ان القطاع الصناعي الكويتي يتمتع بآفاق مستقبلية واسعة، كما أنه لديه مساحة كبيرة للنمو والتطوّر، مؤكدة أن الكويت تمتلك أفضل المقومات التي تشجع المبادرين والمستثمرين للعمل في القطاع الصناعي والنهوض بالصناعات المحلية، وعلى رأسها الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل تنمية القطاع الصناعي تماشيا مع التوجيهات الأميرية السامية، إلى جانب جهود وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة. حيث ان عدد المصانع المصدرة في الكويت حالياً يبلغ 80 مصنعاً وأن الكويت تستهدف رفع عدد تلك المصانع إلى 350 مصنعاً مصدراً ومنافساً عالمياً، «فلدينا قدرة للتصدير وكل ما يتطلبه الأمر هو الحصول على شهادات للمنافسة عالمياً»، إلى جانب جذب أكثر من 25 ألف وظيفة وطنية متخصصة مقارنةً مع 11 ألف وظيفة حالياً وزيادة متوقعة في الصادرات بواقع 3 مليارات دينار مقارنةً مع 1.6 مليار حالياً، وزيادة متوقعة في القيمة المضافة للقطاع بواقع 2.4 مليار دينار مقارنةً مع 1.8 مليار دينار مقارنة بـ 14.5 مليوناً حالياً.كما تقوم 90٪ من إيرادات دولة الكويت على صناعة البترول، حيث يبلغ متوسط إنتاج النفط اليومي فيها إلى 2.9 مليون برميل، وتُخطّط الكويت بحلول عام 2030م لاستثمار ما يزيد عن 87 مليار دولار أمريكي في قطاع النفط، خصوصاً في مجال إنشاء مصافي نفط جديدة شكّل الغاز الطبيعي أيضاً إحدى الصناعات الأساسية في الكويت؛ حيث تُنتج كميات ضخمة من الغاز الطبيعي بالإضافة للنفط الخام، ويُستخدم الغاز الطبيعي في الكويت في عدّة مجالات منها ما يأتي إعادة الحقن في حقول النفط بهدف الحفاظ على الضغط. توليد الطاقة الكهربائية. إنتاج البتروكيماويات والأسمدة.صناعات في الكويت على صعيد الصناعات غير البترولية من أهّمها ما يأتي: المنتجات الورقية. الأغذية المُصنّعة، مثل: الزيوت النباتية، والمشروبات، وحبوب الإفطار، والأطعمة المجمدة، والأجبان. المنظفات الكيميائية. المياه المُحلاة. الأنابيب الخرسانية، والطوب، وغيرها من مواد البناء؛ حيث إنّ صناعة البناء متطوّرة جداً في الكويت. الملابس. المنتجات المعدنية. الآلات غير الكهربائية. صناعة الأدوية؛ حيث أعطت الحكومة الكويتية هذه الصناعة أولويةً وأهميةً كبيرة. تكتسب الصناعات الإبداعية أهمية متزايدة بوصفها مُحرّكا رئيسيا لخلق فرص العمل، والمعرفة، والرخاء الاقتصادي. وتشير تقديرات مجموعة البنك الدولي إلى أن الصناعات الإبداعية تساهم بما يصل إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل قدره نحو 10% سنويا. وترى المجموعة الاستشارية ماكينزي أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة التي تُحقّق فيها هذه الصناعات أكبر معدل نمو لها في الوقت الحالي. أن القيمة المضافة للقطاع تشكل 1.8 مليار دينار من إجمالي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وهي قيمة متواضعة، مبيناً أن حصة القطاع الخاص في الصناعة تشكل 96.8 في المئة، مما يعتبر نسبة مرتفعة لكنها غير مرضية، إذ إن تلك الحصة تمثل 54 في المئة من الاستثمارات وأن نسبة الـ 46 في المئة المتبقية عبارة عن استثمارات لـ 14 ترخيصاً لمصانع حكومية مقابل 800 ترخيص للقطاع الخاص، مما يعني أن مشاركة القطاع الخاص في الناتج القومي متواضعة. كل ما ينفق على جانب البحث والتطوير الصناعي يبلغ نحو 14 مليون دينار سنويا، منها مليونان لجميع المصانع الخاصة و12 مليونا للمصانع الحكومية، أي إن نسبة إنفاق القطاع الخاص على ذلك الجانب هي 0.28 في المئة. وأوضح أن قيمة الصادرات الصناعية التحويلية السنوية بلغت 1.67 مليار دينار، بما فيها قطاع البتروكيماويات، وهو رقم متواضع مقارنة بصادرات الدول المجاورة. نشاء 4 مدن صناعية ذكية خلال المرحلة المقبلة، البدء في إبرام اتفاقيات مع دول ومع شركات القطاع الخاص لإنجاز وإدارة هذه المدن بحيث تكون التكلفة على الحكومة صفر. أن تلك المدن تتضمن الشدادية الصناعية على مساحة 4.5 كيلومترات وتضم 700 منشأة صناعية، ومدينة النعايم الصناعية على مساحة 6 كيلومترات مربعة ومجمع الحديد والصلب على مساحة 1.5 كيلومتر مربع والمدينة الاقتصادية الصناعية على مساحة 79 كيلومتراً مربعاً، ومدينة الشقايا جنوب السالمي على مساحة كيلومترين مربع وتضم 250 منشأة صناعية خاصة بتدوير النفايات. أن تلك المدن تتضمن الشدادية الصناعية على مساحة 4.5 كيلومترات وتضم 700 منشأة صناعية، ومدينة النعايم الصناعية على مساحة 6 كيلومترات مربعة ومجمع الحديد والصلب على مساحة 1.5 كيلومتر مربع والمدينة الاقتصادية الصناعية على مساحة 79 كيلومتراً مربعاً، ومدينة الشقايا جنوب السالمي على مساحة كيلومترين مربع وتضم 250 منشأة صناعية خاصة بتدوير النفايات اهم المعوقات التي تقف امام الصناعة بالكويت عدم توافر أراض صناعية مطورة لإقامة مشروعات جديدة أو توسعات لزيادة الإنتاج.بيروقراطية كبيرة في إنجاز بعض معاملات الصناعيين في هيئة الصناعة وجهات الدولة ذات الصلة.رفض الاعتماد على المنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية وتفضيل السلع الأجنبية عليها. الصراع المستمر علي عدم وجود دعم لوجستي مثل وجود مخازن تستوعب إنتاج بعض المصانع. مازال الصناعيون يدفعون إيجارات دون النظر الي التملك وتوفير أراض من هيئة الصناعة . فضلا عن صناعة المحلية تعاني غياب منظومة المدن الصناعية المتبعة في غالبية الدول المتقدمة بالإضافة الي الإجراءات التعسفية والروتين الحكومي أديا إلى هجرة الصناعات الكويتية بحثاً عن البديل حيث الجهات والوزارات الحكومية تبتعدان عن تطبيق القوانين الوزارية الخاصة بحماية المنتج الوطني فضلا عن الجمعيات التعاونية تضطهد المنتجات الوطنية وتتأخر بدفع مستحقاتها وأشار الي ان واقع المنافسة الخليجية وانعكاساتها أحد الحلول المقترحة لمعالجة الواقع الحالي واعداد تصور شامل لتطوير القطاع الصناعي ليكون ضمن أحد مصادر الدخل الرئيسية في الكويت. فضلا عن وضع الآليات التي تساعد على توفير الأراضي الصناعية، والعمل على فك التشابك بين الجهات الحكومية بهدف تطوير وحماية القطاع الصناعي الكويتي.

رسم بياني توضيحي من التقرير

وضع الآليات المساعدة على توفير الأراضي الصناعية والعمل على فك التشابك بين الجهات الحكومية

«الخليج» يطرح حسابات توفير بعوائد وجوائز قيمة

في إطار مساعيه لتشجيع وتحفيز عملائه على الادخار، وضمن جهوده في ترسيخ مبادئ الاستدامة في المجتمع، يوفر بنك الخليج لعملائه العديد من المنتجات الاستثمارية، التي تساعدهم على التوفير واستثمار أموالهم.

وقال مسؤول الاتصالات المؤسسية عبد المحسن النصار إن بنك الخليج يقوم بدور أساسي للعام الثالث على التوالي، في دعم حملة "لنكن على دراية"، من خلال نشر الثقافة المالية في المجتمع، ولهذا أطلق على 2023 عام التوفير.

وأشار إلى أن البنك باشر منذ بداية العام حث وتوعية مختلف شرائح المجتمع بأهمية التوفير، من خلال فعاليات نوعية، بدأت بإطلاق رزنامة تحت شعار "معاكم دوم في عام التوفير"، والاحتفال بالجائزة الكبرى لحساب مليونير الدانة، بطريقة تسويقية مبتكرة، في ختام العرض الأول لمسرحية "تم الإيداع"، التي انتجت برعاية البنك، وبمشاركة مجموعة من ألمع النجوم الشباب.

وأشار إلى أن بنك الخليج يوفر لعملائه خدمات ومنتجات مختلفة تساعدهم على التوفير وتحقيق عوائد كبيرة، سواء من خلال الفوز بالسحوبات السنوية العديدة أو جني العوائد المتميزة، ومنها ما يلي:–

مليونير الدانة:

حساب مليونير الدانة هو حساب السحوبات والتوفير الأكثر شعبية في الكويت منذ عام 1998، والذي يوفر فرصاً عديدة للفوز بجوائز نقدية قيمة على مدار العام، إذ يتوج مليونيرين في السحبين الكبيرين الأول بقيمة 1،500،000 والثاني 1،000،000 دينار وفائزين في سحبين بقيمة 100،000 دينار لكل منهما، و10 فائزين في السحوبات الشهرية بقيمة 1،000 دينار لكل منهم.

حساب التوفير الإلكتروني:

ويقدم حساب التوفير الالكتروني أفضل سعر فائدة تنافسي على المدخرات في الكويت، الحد الأدنى للحصول على الفائدة 250 دينار كويتي ويحول العائد شهريا إلى الحساب المختار.

حساب توفير الخليج:

وهذا الحساب مخصص للأفراد الراغبين في توفير الأموال مع إمكانية استخدام الأموال عند الضرورة، ويتسم بالمزيد من المرونة مع قيود أقل، وإمكانية استخدام الحساب في جميع الأوقات، والحد الأدنى للحصول على الفائدة 500 دينار.

حساب المستثمر الذهبي

ومن مميزات هذا الحساب أنه متوفر بالدينار الكويتي، الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني واليورو، ويقدم سعر فائدة أعلى لكل زيادة في الرصيد (بنظام الشرائح)، إذ تحتسب بشكل يومي وتضاف إلى الرصيد بشكل شهري، ولا توجد به حدود لعدد مرات السحب، علما أن الحد الأدنى له 500 دينار.

تتمثل رؤية «الخليج» في أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل في بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء ممتازة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يحظى بها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية بسيطة وسلسة.

ويلتزم «الخليج» بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي والاقتصادي والبيئي، في مبادرات يتم اختيارها وتحديدها إستراتيجيا، بما يعود بالنفع عليه بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام، كما يدعم رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، ويعمل مع الجهات المختلفة لتحقيقها على أرض الواقع.

عبد المحسن النصار

"المشروعات السياحية" تؤكد زيادة القدرة التشغيلية لمشروع "ونتروندر لاند"

فاضل الدوسري

أكد فاضل الدوسري الرئيس التنفيذي لشركة المشروعات السياحية بأنه قد تمت زيادة الطاقة التشغيلية لمشروع ونتر وندر لاند الكويت لتصل الى عشرة آلاف زائر في أيام نهاية الأسبوع من الخميس الى السبت، إضافة الى توفير ستة آلاف تذكرة يوميا خلال أيام الأسبوع العادية .

وأضاف الرئيس التنفيذي بأن أعداد الزائرين في هذا المشروع الذي ضم حوالي أربعين لعبة مختلفة قد تجاوز المئة ألف زائر تقريبا منذ أن تم افتتاحه في حديقة الشعب بتاريخ 11 ديسمبر 2022، وان المشروع موجه نحو خدمة وتنشيط المشاريع الكويتية بالدرجة الأولى، حيث أعطى هذا المشروع أكثر من 100 فرصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتم إدارتها بأيدي كويتية، كما يوفر هذا المشروع خدمة مواقف لأكثر من 1600 سيارة.هذا وتعلن شركة المشروعات السياحية وحرصا على المسئولية المجتمعية بأنها سوف تقوم باستضافة 50 زائر يوميا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولمزيد من الأمان وتفاديا لعمليات الاحتيال، نود التنبيه على ضرورة شراء تذاكر الدخول عبر الموقع الرسمي لمشروع ونتر وندر لاند وعدم شرائها من أي مكان سواء على مواقع التواصل الاجتماعي أو غيرها من القنوات.